

الأوضاع الاجتماعية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣

من خلال جريدة الثورة

الملخص

تواصلت وتفاعلت جريدة الثورة مع ما حصل من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية طيلة حكم عبد الكريم قاسم بالمقالات الافتتاحية التي حلّت وسانددت ودعمت وتبنت إجراءاته وإنجازاته ومواقفه. فغطت الجريدة وواكبت الانجازات الاجتماعية لعبد الكريم قاسم في مجالات مشاريع الإسكان الهادفة لبناء دور للعمال وذوي الدخل المحدود في مختلف مدن العراق، وبناء قرى عصرية نموذجية في بعض المناطق الزراعية مقدمة لبناء أخرى تحلّ محل صرائف الفلاحين المنتشرة في أنحاء البلاد، ولتقليل الفوارق بين الريف والمدينة وللمحد من الهجرة إلى المدن الرئيسية. كذلك العناية بالزراعة وإنشاء السدود لخرن المياه وتزويد الفلاح بالآلات الزراعية الحديثة والبذور ودعمه بالمال، كما سلطت الجريدة الضوء على اهتمام عبد الكريم قاسم بمشاريع توسيع التعليم بمراحله المختلفة، وبناء المدارس وإنشاء جامعة بغداد فأسهم ذلك بزيادة كبيرة في أعداد التلاميذ وطلاب الكليات والبعثات التعليمية إلى خارج العراق، فضلاً عن حملة مكافحة الأمية.

Abstract

Continued Revolution newspaper and interacted with what happened from the political, economic and social developments throughout the rule of Abdul Karim Qasim opening articles that analyzed and supported and supported and adopted procedures and attitudes and achievements. Covering a Gazette and accompanied the social achievements of Abdul Karim Qasim in the areas of housing projects aimed at building houses for workers and low-income people in cities across Iraq, and build a model modern villages in some agricultural areas prelude to other building replace Asraiv farmers scattered across the country, and to reduce disparities between rural and urban areas and to reduce of migration to the cities. As well as the care of agriculture and the construction of dams to store water and to provide the farmer machines modern Alersaih and seeds and support with money, as highlighted Gazette highlighted the attention of Abdul Karim Qasim projects expand education different stages, and the construction of schools and the establishment of the University of Baghdad Voshm that a significant increase in the number of pupils and students of colleges and educational scholarships out of Iraq as well as the anti-illiteracy campaign.

المقدمة

سعى النظام الجمهوري منذ الأيام الأولى لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى قيام بإصلاحات اجتماعية هامة بغية إصلاح الواقع الاجتماعي السيئ في العراق ممن وارثه من الحكم الملكي ، فكان مجرد قيام الثورة وإعلان الحكم الجمهوري بحد ذاته تغيير جذري في فلسفة النظام السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حين تحول من نظام رجعي قائم على التبعية والاستغلال والخضوع للأجنبي إلى نظام وطني تقدمي أسهم الشعب في خلقه بعد الثورة.

عملت الحكومة ما في وسعها من أجل نشر التعليم والثقافة بين أبناء الشعب، كما أنها سعت إلى تطوير الوضع الصحي عن طريق بناء المستشفيات والمستوصفات، كما قامت بربط الريف بالمدينة عن طريق فتح طرق المواصلات البرية والحديدية في أغلب محافظات القطر، كما تم إيصال القوة الكهربائية والمائية إلى الأرياف والقرى، كما أصدرت قانون الأحوال الشخصية الجديد لبناء العلاقات الاجتماعية والعائلية على أسس متطورة ومتينة ضمننت فيها حقوق المرأة. كما أنشأت العديد من مشاريع الإسكان في المدن العراقية من أجل تغيير الواقع الاجتماعي الذي كان يعيشه أغلب أبناء الريف وأطراف المدن الساكنين في بيوت الطين والصرائف .

فالجوانب الاجتماعية ممن أعارته حكومة قاسم اهتمام، لاسيما تشييد وبناء المساكن والأعمار والصحة والتعليم والنشاط الصحفي والتعليمي في البلاد، ومن أجل بيان ماهية تلك التحولات فقد أهتم بنشر تفاصيل هذا الحادث في جريدة الثورة والتي سنلقي بالضوء عليها لأهميتها في مجال توجه الدولة الاصلاحية .

قسّم البحث الى مقدمه ومبحثين وخاتمة :

جاء المبحث الاول بعنوان (مشاريع الإسكان والأعمار ١٩٥٨- ١٩٦٣ من خلال جريدة الثورة (بينما حمل المبحث الثاني عنوان (التربية والتعليم في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣ من خلال جريدة الثورة).

المبحث الأول

مشاريع الإسكان والأعمار ١٩٥٨ - ١٩٦٣ من خلال جريدة الثورة .

سعت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ إلى نهوض المجتمع العراقي من خلال تحسين الاقتصاد وتوفير فرص العمل و سن قوانين الضمان الاجتماعي^(١)، وتشكيل وزارة الشؤون الاجتماعية، وتشريع قانون الإصلاح الزراعي الذي أحدث قفزة نوعية في المجتمع العراقي لأنه خطوة تقدمية كان يسعى إليها الفلاحون منذ فترة طويلة ليتمكنوا من امتلاك أرض خاصة بهم تعود عليهم بالنفع والفائدة^(٢).

لعل من اهم ماكان يعاني منه العراقي ولايزال هو أزمة السكن ، فقد اضطر الفرد الى تقبل العيش بوضع مزرٍ نتج عنه حالة من العيش البسيط حين ظهرت اثارها واضحة في نشوء الأكوخ والصرائف كنطاق حول المدن وبالأخص حول مدينة بغداد^(٣).

ومن ذلك كانت الحاجة ماسة إلى مشاريع سريعة ومستمرة على المدى الطويل لحل تلك الأزمة لأن تخلف قطاع التشييد والبناء عن متطلبات عملية التنمية الوطنية السريعة يؤدي إلى عدم نجاح تنفيذ خطط وعمليات التنمية، فمع ازدياد حصيلة الدولة من الموارد النفطية والتي أدت إلى زيادة الدخل الوطني، ومن ثم ارتفاع مستوى المعيشة بوجه عام، ودور الدولة في تسليف المواطنين مبالغ كافية لتشييد الدور السكنية، كل ذلك أدى إلى توسع كبير في حقل البناء والتشييد، ولم يقتصر دور الدولة على عملية التسليف بل تم توزيع الكثير من الأراضي المملوكة للدولة (أميرية) في بغداد والمحافظات على الموظفين والعسكريين والعمال، مقابل أسعار زهيدة لا تزيد عن (١٠٠) فلس للمتر المربع الواحد، كما قامت الدولة بمشاريع سكنية تُملّك للموظفين والعسكريين على أقساط سنوية وشهرية لفترة طويلة زادت على خمسة عشر عامًا، مثل مشروع إسكان غربي بغداد الذي تضمّن إنشاء (١١٥٤) دارًا خُصص لإسكان منتسبي الجيش من موظفين ونواب ضباط وكتّاب على اختلاف درجاتهم^(٤).

وقد تصدت جريدة الثورة لذلك الانجاز حين نشرت مقالاً تحت عنوان (الزعيم عبد الكريم قاسم يأمر مجلس الأعمار لاتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ مشروع الوحدة الإسكانية في مزرعة أبي غريب) جاء فيه:

"أمر الزعيم عبد الكريم قاسم مجلس الأعمار الذي خوّل بدوره وزارة الزراعة صلاحية صرف مبلغ (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دينار كلفة أجور المهندسين الاستشاريين والمراقبة وكلفة توفير مياه الشرب والكهرباء وشق الطرق الخاصة بدور الموظفين للوحدة الإسكانية، كما قرر أيضاً إحالة مناقصة إنشاء ٩٧ داراً بعهدة أقل المناقصين سعراً بعد إجراء عملية تخطيط الدور من قبل المهندسين" (٥).

وفي ذات السياق، صدرت الأوامر من الزعيم أيضاً وبعد إكمال مشروع غربي بغداد بتوزيع الدور السكنية على أساس خصم ٣٣% من كلفة الدار كمساعدة من الحكومة للمستفيدين من العمال والعسكريين وقد جاءت تلك الأوامر:

تحقيقاً للأهداف التي من أجلها أنشئت مشاريع الإسكان ولاسيما بعد قيام الثورة التي كانت تهدف الترفية عن المواطنين، وتوفير دور السكن لهم بكلفة معقولة وبأقساط مريحة وبسيطة. وقد طبق مجلس الأعمار أسساً جديدة في توزيع دُور المقولة التجريبية الثانية في غربي بغداد، وتألفت كلفة الدار من ثمن الأرض والبناء وأعمار المنطقة بحيث يسدد ثمن الدار خلال (٢٥) سنة بأقساط سنوية متساوية تسدّد إلى المصرف العقاري، وتضمن القرار أيضاً الموافقة على قائمة أسماء المرشحين والمقدمة من قبل الوزارة، وتوزع الدور بينهم بطريقة القرعة حسب الأسماء والأرقام (٦).

كان نصيب الوزارات المختلفة من تلك الدور السكنية كما يلي:

وزارة الدفاع ١٤ داراً، وزارة المواصلات والأشغال ٨ داراً، وزارة العدلية ٦ داراً، وزارة التربية والتعليم ١٠ داراً، وزارة الاقتصاد ٦ داراً، وزارة الشؤون الاجتماعية ٦ داراً، وزارة الزراعة ٨ داراً، وزارة الداخلية ٨ داراً، مراقبة الحسابات العامة ٦ داراً، وزارة الصحة ٦ داراً، وتم توزيع الدور المتبقية على أصحاب الصرائف وبيوت الطين هناك (٧).

لم تقتصر مشاريع الإسكان على المدن العراقية فقط بل كانت هناك عدد من المشاريع الرائدة التي قامت بها حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم، لغرض رفع مستوى الريف محاولة منه للقضاء على الهجرة من الريف إلى المدينة، أمر ومن أجل ذلك أصدر أمراً يقضي بإنشاء

مشروع القرية العصرية النموذجية في اللطيفية (قرية ١٤ تموز النموذجية)، وتكون فاتحة لإنشاء قرى أخرى مثلها في بقية مناطق ريف بغداد، إذ وافق مجلس الوزراء في الحادي والعشرين من شباط ١٩٥٩، على تخصيص ١,١٥٠,٠٠٠ مليون ومئة وخمسون ألف دينار لإنشاء قرية عصرية نموذجية زراعية قرب بغداد تتوفر فيها أسباب الحياة الريفية المتحضرة لإسكان قسم من الفلاحين والعمال فيها^(٨). وفي الثاني عشر من تموز ١٩٥٩ أنجز بناء القرية وافتتحها الزعيم عبد الكريم قاسم، وكانت قد شملت على (١٠٠) دار ريفية عصرية بنيت على صفوف متوازية تخترقها شوارع معبّدة، وألحقت بها المؤسسات والمرافق والحدائق العامة، وزودت الدور بالماء والكهرباء، كما أنشئت بنايات للمدرسة والمركز الاجتماعي ومستوصف ودائرة بريد ومقهى وبنائية لمجلس إدارة القرية ومسجد وحمام شعبي، وقد سلّمت للفلاحين في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٩^(٩).

ونشرت جريدة الثورة بهذه المناسبة مقالاً تضمن كلمة لرئيس الوزراء ألقاها في حفل الافتتاح أكد فيها: "أننا عملنا وسنعمل من أجل الفقراء والعمال والفلاحين وجميع أبناء الشعب، أيها الأخوة من الفلاحين والعمال لقد قمنا بإنشاء هذه القرية بستة أشهر فقط، رغم كيد الأعداء في الداخل والخارج، لكن أقول للشعب العراقي ستكون أفضل الشعوب في المنطقة وسنعمل على راحتكم وتوفير الحياة الحرة الكريمة لكم سنبنّي آلاف القرى، وسنأخذ بيد الفقير ونرفع مستوى الشعب فيما يخص المساكن، وأننا سوف نعمل والعمل دائماً من أجل الفقير وأن الله لا يبد أن يكون معنا"^(١٠).

وتوالى مشاريع الأسكان التي وعد بها عبد الكريم قاسم الشعب، فقد تم تنفيذ مشروع شرقي بغداد لإسكان الضباط ونواب الضباط في منطقة تل محمد بغداد الجديدة حالياً بكلفة (١,٦٤٤,٠٠٠) دينار مع تبليط الطرق ومد المجاري اللازمة وإنشاء المرافق والمباني العامة في المشروع، وتضمنت جداول الخطة الاقتصادية المؤقتة تخصيص مبلغ عشرين مليون دينار تصرف خلال ثلاث سنوات لإنشاء (٢٥٠٠) دار لإسكان منتسبي جمعية بناء المساكن التعاونية المحدودة من العسكريين والموظفين المدنيين من منتسبي الجيش العراقي في مدينة الضباط شرقي بغداد ومدينة القاسم غربي بغداد، ووزعت تلك الدور على وجبات للمستفيدين منها^(١١).

واستمراراً في نهجه المؤسس على الإصلاح الاجتماعي لمختلف طبقات المجتمع العراقي فقد أبدى عبد الكريم قاسم عناية خاصة سكان الصرائف في بغداد وتصدت جريدة الثورة لهذا الموضوع بمقالٍ قيمت فيه هذا المسعى الإصلاحي مشيرة إلى أن الحكومة حاولت بطريقة ناجحة

حل مشكلة سكان الصرائف والمهاجرين إلى بغداد من الجنوب، إذ تمّ نقل سكان الصرائف المنتشرين في بغداد هنا وهناك إلى شرقي بغداد، وأقيمت لهم وحدات سكنية في بداية عام ١٩٦٠، وتمّ إنشاء مدينة الثورة^(١٢)، وخصّص لها مبلغ ٩٠٠ ألف دينار لإنشاء ٩١١ دار ذات غرفتين مع مرافقها الضرورية بمساحة (١٠٨) متر مربع لكل دار، أما باقي الأراضي فقد وزعت مجاناً على العوائل التي لم تحصل على دار، وبلغ عددها (١٢٠) ألف عائلة ووضعت الخطط لبناء المدارس والمستشفيات لهم^(١٣).

ولكي تستمر عملية الإصلاح تلك، فقد تضافرت جهود الحكومة وقامت الدوائر الحكومية المختصة يوم الرابع عشر من آب ١٩٦١ بحملة لتنفيذ التعليمات والتوجيهات التي أصدرها الزعيم عبد الكريم قاسم يوم الثالث عشر من آب إلى المسؤولين بخصوص تهيئة سبل الراحة لأصحاب الصرائف، لاسيما إيصال الماء والكهرباء إلى المناطق التي شيّدوا دورهم السكنية فيها^(١٤).

باشرت الجهات المختصة في مصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد بمد أنابيب المياه المقتضية لذلك والتي كان طولها أكثر من سبعة كيلو مترات وبقطر (١٥) عقدة، وأعلن مصدر مسؤول في المصلحة لجريدة الثورة أن العمل سينجز بأقل من عشرة أيام، وأن كهرباء بغداد باشرت بمد الخطوط الكهربائية وإيصال القوة إلى المنطقة خلال عشرة أيام فقط، أما بالنسبة للشوارع والطرق في مدينة الثورة، فقد قامت أمانة العاصمة بتعديلها وتنظيفها وأكسائها^(١٥).

فضلاً عن كل ذلك، اتجهت حكومة ثورة ١٤ تموز أيضاً إلى تجميل شرقي مدينة بغداد وربط شمالها بجنوبها، ولعل مشروع إنشاء قناة الجيش كان عاملاً رائداً في تلك المرحلة، إذ أن تلك القناة التي ربطت نهر دجلة بنهر ديالى خلف السدّة الشرقية، كان الهدف منها إحياء مناطق شرقي بغداد، وربط شمالي بغداد بجنوبها بطريق عصري سريع، وتجميع أصحاب الصرائف خلفه وبناء على ذلك تمت المباشرة بحفر قناة تمتد من موقع يسمى (جولداري) على نهر دجلة شمالاً واتجهت إلى الجنوب الغربي حتى نهر ديالى ومرت في طريقها بمنطقة الصليخ وقرب المجمعات السكنية للمصرف العقاري فدرب المنازل ومدينة جميلة بوحيرد فشمالى مدينة الضباط في بغداد الجديدة فمدينة الأمين إلى نهر ديالى، وبلغ طول القناة ثلاثة وعشرون كيلو متراً، وبدأ حفر القناة في العاشر من تشرين الأول ١٩٦٠ وانتهى العمل فيه مع إقامة العديد من الجسور على القناة في مدة عشرة أشهر فقط، عندما افتتحها الزعيم عبد الكريم قاسم وألقى خطاباً في حفل الافتتاح قائلاً: "جننا في هذا اليوم لافتتاح مشروع مفيد لأبناء الشعب، وقد سميناه بقناة الجيش تيمناً

باسم الجيش الخالد الذي خدم الشعب.. سوف تمر القناة من الأرض التي كانت خرابا وسوف تكون مناطق إخواننا الفقراء مناطق يانعة مزدهرة منها الدور المريحة وينعمون بالحدائق الغناء والمنتزهات والملاعب من هذه المنطقة حتى ديالى في الجنوب وحتى دجلة في الشمال. وسوف يمتد على جانبي القناة شارع بعرض ٦٠ مترًا يصل الشمال بالجنوب، وهذه القناة تكون مستقيمة دليلاً على استقامة كل مخلص غير يعمل في سبيل شعبة ووطنه"^(١٦).

وتواصلًا في متابعة ما عمد إليه عبد الكريم قاسم في حكمه من التأسيس لمشاريع الإسكان والإعمار، فقد اتجه ليضع خطط بعيدة المدى في مجال الخدمات أيضًا. وهذا قد اتضح حين تم أعداد مشروع الخمس سنوات للنهوض بالبلديات في الجمهورية العراقية لأن أغلب المدن العراقية متأخرة في كثير من متطلباتها، وهي بأمس الحاجة إلى مشاريع عمرانية للنهوض بها إلى المستوى اللائق، وهو ما أدى بوزارة الداخلية قد اتجهت إلى وضع منهج لمشروع خمس سنوات لتحقيق المشاريع الضرورية للبلديات، وقد طلبت من المتصرفيات موافقاتها بمقترحاتها التفصيلية على المشاريع التي تحتاجها البلديات التابعة لها كلاً على انفراد على أن تتضمن تلك المقترحات تفصيلات وافية في كل مشروع والكلفة المقدرة له وعلى أن تقتصر المقترحات على المشاريع الضرورية التي يكون تنفيذها فعلاً خلال هذه المدة باستثناء مشاريع الماء والكهرباء التي لها منهجها الخاص، كما طلبت ذلك من أمانة العاصمة أيضًا"^(١٧).

وقد أمر الزعيم عبد الكريم قاسم وزارة الأعمار بتنسيق المشاريع العمرانية وفق التصميم الأساسي لمدينة بغداد فأصدرت الوزارة أمراً وحسب توجيهات الزعيم عبد الكريم قاسم بتخصيص الأراضي الأميرية لجمعيات بناء المساكن التعاونية التي تقوم بها وزارة الأعمار وتنفيذها وفقاً للتصميم الأساسي لمدينة بغداد، لغرض تنظيم المدينة والتخلص من العشوائيات، وإنشاء الساحات العامة والحدائق والطرق وبشكل منظم للحفاظ على شكل بغداد العزيزة وباقي مدن العراق"^(١٨).

وتأسيساً على ذلك، قررت الوزارة تأليف لجنة للقيام بتلك المهمة وتقديم توصياتها عن الموضوع من المفتش الإداري في الوزارة عارف الطالباني والمفتش الإداري عبد المجيد كموه، ومعاون مدير الداخلية العام هادي جاوشلي ومدير الإدارة المحلية رؤوف توفيق ورئيس ملاحظي الشعبة الفنية في مديرية البلديات العامة محمد الشباع"^(١٩).

وبناءً على كثرة المشاريع التي أقيمت، فقد عُدد عام ١٩٥٩ هو عام مشاريع الإسكان في العراق، ففي كل لواء (محافظة) أمر الزعيم عبد الكريم قاسم بإنشاء مشروع للإسكان يوزع عن

طريق القرعة على صغار الموظفين والعسكريين في ذلك اللواء، من البصرة وحتى زاخو^(٢٠).
وهذه المشاريع توزعت على مناطق واسعة بما فيها بغداد وكالآتي:

١. مشروع الإسكان في النعمانية:

طلب الزعيم عبد الكريم قاسم من مجلس الأعمار إنشاء (١١٠) دار وأعداد (٩٠) عرصة في مدينة النعمانية كمرحلة أولى على أن تكون مواصفات الدور على غرار مشروع كربلاء فيما يخص توسيع الغرف وزيادة عددها بشكل يحقق سكن صحي مريح. وقد حوّل مجلس الوزراء وزارة الأعمار صلاحية تنفيذ المشروع مباشرة، على شرط أن المشروع لا يختلف عن مشروع كربلاء الذي تم انجازه وتوزيع على مستقيها من صغار الموظفين والعمال والعسكريين^(٢١).

٢. كما أمر الزعيم عبد الكريم قاسم بتشديد ٢٠٠ دار في الحلة:

إذ قامت وزارة الشؤون الاجتماعية وبناء وعلى طلب من الزعيم عبد الكريم قاسم بإنشاء ٢٠٠ دار في الحلة رغبة منه لتوفير السكن للعمال وصغار الموظفين والمستخدمين^(٢٢).

٣. مشاريع الإسكان في جلولاء :

وتنفيذاً لتلك التوجيهات التي تدعو إلى إنشاء مشاريع الإسكان في كل أفضية العراق لتخفيف الهجرة إلى المدن الكبيرة وخاصة بعد قرار مجلس الأعمار، فقد تمت الموافقة على قيام وزارة الأعمار بإنشاء مشروع إسكان منتسبي الجيش والسكك الحديدية ومشروع إسكان ضحايا السيول في جلولاء وتخويلها بوضع التصاميم والمباشرة بإنشاء الدور وبطريقة التنفيذ المباشر^(٢٣)

٤. مشروع إسكان الديوانية وقد تم توزيع ٢٠٨ من الدور وشمل المشروع ١٨٨ قطعة مجهزة.

٥. مشروع إسكان جنوبي الموصل وشمل ٣٢٢ داراً .

٦. مشروع إسكان النجف وشمل ٣٦٠ داراً .

٧. إنشاء قرية لإسكان أصحاب الجاموس، عدد دورها ١٨٢ داراً .

٨. مشروع إنشاء ٤٠٠ داراً في الزعفرانية.

٩. مشروع إنشاء محطات الضخ وتصفية المياه القذرة في العمارة^(٢٤).

وقد استمرت مشاريع الأعمار التي أعدتها الثورة إذ امتدت إلى مشاريع خدمية أخربا كما في .:

١٠. إنشاء أربعة أرصفة في المعقل.

كان مجلس الأعمار قد قرر إحالة مناقصة إنشاء أربعة أرصفة في المعقل على إحدى الشركات الأجنبية بسعر عطائها البالغ ١.٨٦٣.٧٨٨ دينار على أن ينجز العمل خلال ٣٦ شهراً وتحوّل مصلحة الموانئ العراقية صلاحية الدخول في تعهد مالي مع الشركة لهذا الغرض^(٢٥).

١١. الكهرباء تمتد إلى القرى الرئيسية في الجمهورية العراقية إذ عممت وزارة الشؤون الاجتماعية أمر عبد الكريم قاسم إلى كافة متصرفيات الألوية طلبت فيه بيان المعلومات الخاصة بالقرى والأرياف ليتسنى تأمين القوة الكهربائية في القرى الرئيسية في الجمهورية^(٢٦).

وقرر مجلس الأعمار الاستفادة من الخبراء بمشاريع الكهرباء من غير العراقيين منهم ثلاثة من الجمهورية العربية المتحدة - الإقليم المصري وأثنين آخرين أحدهما نمساوي والآخر بلجيكي، وذلك للعمل في مشاريع القوة الكهربائية وخطوط نقل القوة لوضعهم تحت تصرف مجلس الأعمار للاستفادة من خبرتهم في الكهرباء^(٢٧).

أما مشاريع خزن المياه العملاقة التي قامت بإنشائها حكومة عبد الكريم قاسم فهي تُعد من المشاريع الرائدة في العراق والمنطقة آنذاك مثل المشاريع الأروائية في العراق للتخلص من الفيضانات وخزن المياه الزائدة.

وأشارت جريدة الثورة إلى مشاريع خزن المياه في العراق التي تعد من المشاريع الرائدة في العراق والمنطقة التي أولتها حكومة عبد الكريم قاسم اهتماماً خاصاً كان من بينها: مشروع الثرثار الذي أنجز يوم الأحد الأول من آذار ١٩٥٩ في شمال مدينة سامراء على نهر دجلة لحزن المياه الزائدة عن الحاجة والاستفادة منها في فترة نقصان المياه، وكذلك لمنع غرق بغداد والمناطق الواقعة جنوب سامراء في فترة ذوبان الجليد في فصل الربيع، وتوزيع المياه إلى المناطق المرتفعة للاستفادة منها في الزراعة وتوسيع المناطق الزراعية، إذ كتبت وزارة الأعمار إلى مديرية الري العامة لاستلام مشروع الثرثار وتحويل عائداته إلى وزارة الزراعة، وكان المشروع بأشراف المهندس سالم سامان وعبد القادر قلمجي ملاحظ الحسابات ، وأبدت الوزارة استعدادها لتقديم جميع المساعدات الممكنة لتشغيل المشروع^(٢٨).

١٢. وكذلك مشروع دريندي خان كما وصفته جريدة الثورة في يوم افتتاحه من قبل الزعيم عبد الكريم قاسم. إذأوردت: أن الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ظهر يوم أمس في أكبر احتفال أقيم في شمال الجمهورية العراقية مشروع

دربندي خان، وهو أضخم مشروع للري في الشرق الأوسط، ورابع سد ركامي في العالم^(٢٩). بلغت تكاليفه نحو (٢٦) مليون دينار^(٣٠)، وقد وصل عبد الكريم قاسم بالطائرة إلى موقع السد الذي يبعد عن بغداد بحوالي ٣٨٥ كم، إذ استقبل من قبل العرب والأكراد والترکمان وباقي القوميات في المناطق الأخرى، دلالة على الوحدة الوطنية والالتفاف حول قيادة الزعيم عبد الكريم قاسم^(٣١).

قام مدير المشروع بتقديم عرض خاص عن فوائد ومواصفات المشروع إلى الزعيم عبد الكريم قاسم، وأكد فيه أن من فوائد المشروع خزن المياه وتخليص المناطق من الفيضان، وللزراعة، وتوليد الطاقة الكهربائية، وتوفير المياه اللازمة للملاحة، وللإستعمالات البلدية والأهلية، ولتنمية الثروة الحيوانية - الأسماك، وتوفير أماكن جميلة للنزهة والتسلية.

أن ارتفاع السد كان ١٢٨ متر وطوله ٥٠٠ متر في القاعدة وفي القمة ٣٥٠ متر، وللسد ثلاث بوابات ارتفاع كل منها ١٥ متر وعرضه ١٥ متر^(٣٢)، وفي مقال نشرته جريدة الثورة تضمن خطاباً للزعيم عبد الكريم قاسم إذ قال: "أخواني الأكراد في شمال العراق، أيها العرب في كل مكان، إخواني التركمان، إخواني المواطنين، أننا في هذا اليوم على بركة الله نقف على سد دربندي خان لنتفتح هذا السد باسم الله الكريم وباسم الشعب، الشعب العراقي المظفر الخالد.

هذا المشروع هو أحد المشاريع الكثيرة التي ستقام في هذه البلاد وأقول أن بداية الغيث قطر ثم ينهمر، فنحن في البداية، وجئنا بعد الثورة الظافرة، جئنا لنخدم الشعب بكل طاقاتنا وجهودنا. جئنا على بركة الله وحطّمنا الاستعمار الغاشم في بلادنا، وجئنا فأزلنا الظلم الذي كان مخيماً على أرجاء بلادنا، جئنا لخدمة الفقراء والمحتاجين والضعفاء، وإعلاء شأن الشعب، أننا جئنا لنجعل أبناء الشعب سعداء، جئنا من أجل الأطفال والشيوخ والأيتام والنساء والمحرومين وجميع أبناء الشعب، أننا نشغل في سبيل الله والشعب والوطن، وأنني أصغر فرد في هذا المجتمع، أنني لكل العراقيين أتألم بالأمهم وأحس بجوعهم، أنني أقبل كل الجباة الشريفة الطاهرة التي تعمل من أجل العراق، العراق وحده..".^(٣٣)

لقد شملت مشاريع الأعمار أبان حكم عبد الكريم قاسم فضلاً عما أشران إليه تعبيد الشوارع والطرق الرئيسية والفرعية، فقد تم تعبيد الشوارع بين المدن الرئيسية وإعادة صيانة المنجز منها، وربط القرى والمدن الصغيرة بالمدن الكبيرة والعاصمة، ففي مدينة بغداد افتتح الزعيم عبد الكريم قاسم شارع الجمهورية والشارع الرابط بين العراق وسوريا، وكذلك الشارع الذي سمي باسمه، إذ نشرت جريدة الثورة افتتاح الزعيم عبد الكريم قاسم لذلك الشارع فأكد في خطابه الذي ألقاه

قائلاً: "... أنني أقول للشعب العراقي بعد مرور خمس سنوات لا تجدون أية صريفة على أرض العراق، وفي هذا العام فقط أنجزنا ألف دار للفقراء .

أن هذا الشارع الذي يمتد من قلب بغداد عبر سدة بغداد السدة الشرقية حتى الشارع آخر بتقاطع معه ذلك الشارع سوف يفتح قريباً وهو يمر من شمال بغداد من نهر دجلة حتى جنوبها .. أننا مستمرون في البناء، وأمرت المصرف العقاري بتسليف مشاريع الإسكان الأموال الكافية على أن تسدد بعد عشرين عاماً وبأقساط مريحة دون فائدة. وتم بناء ١٤٠١ داراً لعمال وموظفي الموائى وسوف تسلّم قريباً لهم، أننا ماضون في إعادة بناء العراق من جديد...^(٣٤).

وفي حفل افتتاح الزعيم عبد الكريم قاسم شارع الجمهورية يوم الثالث عشر من تموز ١٩٦٠، ألقى كلمة جاء فيها: " أننا بافتتاحنا لهذا الشارع نكون قد خففنا الازدحام وقضينا على الدور البالية لتحلّ محلها العمارات العصرية ودور عصرية حديثة. أننا نعني بفتح الشوارع في مختلف أرجاء العراق فأن هذه الشوارع هي الشرايين الرئيسية للمواصلات والحياة، كما فتحنا شارع رطبة - حلب. أننا سوف نفتح شوارع تربط شمال العراق بجنوبه وشرقه بغربه...^(٣٥).

وأمر الزعيم عبد الكريم قاسم بصيانة مساجد مديرية الأوقاف العامة والآثار عندما صادق مجلس الوزراء بجلسته التي عقدت في الثامن من شهر مايس ١٩٦١ على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بأعمار وصيانة مساجد مديرية الأوقاف العامة، وتضمن المواد التالية: المادة الأولى: تخصيص خمس مئة ألف دينار بإعادة بناء المساجد المضبوطة الخربة، التي تقرر مديرية الأوقاف العامة تجديدها بتصديق من رئيس الوزراء .

المادة الثانية: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة: على رئيس الوزراء تنفيذ هذا القانون. وأكد الزعيم عبد الكريم قاسم أنه منذ انبثاق الجمهورية في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ أنفقت الدولة في إصلاح مساجدها وصيانتها وتجديدها خلال ثلاثين شهراً فقط (٣٣٥.٠٠٠) ألف دينار^(٣٦).

كما أفتتح الزعيم عبد الكريم قاسم في السابع عشر من تموز ١٩٦١ جامع الأزبك الجديد مشيراً إلى أنه سيثبت في الدستور الدائم أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، والأديان الأخرى في بلادنا حرّة زاهرة منطلقة. وأن الجامع يقع بجوار وزارة الدفاع في منطقة باب المعظم^(٣٧).

واستعداداً لتشريع الدستور الدائم فقد افتتح الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء مساء يوم السادس عشر من تموز ١٩٦١ بناية المجلس الوطني العراقي وارجل خلال حفل الافتتاح خطاباً جاء فيه: "إن البرلمان لن يكون مصدرًا للشر، بل سيكون مصدرًا للخير والنفع العام، وأن الحكومة سوف تعهد إلى هيئة عامة بتشريع الدستور الدائم الذي يتساوى فيه الفقير والغني في العراق"^(٣٨).

المبحث الثاني

التربية والتعليم في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣ من خلال جريدة الثورة

انتهى العهد الملكي في العراق ليأت محله الحكم الجمهوري، بما مثله من فلسفة جديدة في حكم العراق سواء في مؤسسات الدولة وتوجيهات أو بنائها العقيدى والايديولوجي وما يجب الإشارة إليه أن كل دولة ترزخ تحت استعمار مقيت يستمر لقرون أو على الأنتقال لأجيال [الجيل =٣٣سنة] فإن هم هذا الاستعمار الأول والأهم هو تحجيم الفكر والحؤول دون أي توثب له والعمل على وأد أي حركة فكرية لأنها تشكل بداية الرفض للوجود الاستعماري على ارض البلاد. وإذا كان كل عمل مرتبط بنتائجه لابد أن تقر أن خروج العراق من ربة الاستعمار العثماني المتخلف واستبدادية الاستعمار البريطاني المتعجرف. قد نتج عنه تخلفاً واضحاً عانى منه الشعب العراقي وعلى مدى عقود من الزمن.

وامام ذلك، كان لابد الخروج من هذه الظاهرة التي فتت في عضد البلاد، ولا بد أذن من تغيير جذري في شتى مناحي الحياة سواء منها الاقتصادية أم سياسي أو في مجال التعليم بشكل يستوعب كل الأعمار، ومن ذلك أتسع التعليم أفقيًا وعموديًا وتغيرت فلسفته الدولة في التعامل مع الأوضاع الوطنية الجديدة، وانتشرت الدعوات لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم، فقد كان الهدف تحقيق نقلة نوعية في المجتمع عن طريق نشر التعليم في جميع أنحاء العراق، لأن قادة الثورة وضعوا نصب أعينهم أن أي عملية بناء للوضع الجديد في العراق يجب أن تبدأ بالإنسان العراقي الذي عاش الحرمان والفقر والمرض والجهل، فعند توفير فرصة التعليم لكل مواطن فأن ذلك يخلق منه مواطن قادر على البناء والتنمية والوقوف في المسار الصحيح.

وامام هذه الحوافز، تطورت كل مرافق التعليم خلال تلك المدة تطورًا بالغًا وانعكس في جميع مراحلها، وتعاضم الأنفاق على الخدمات التعليمية بشكل كبير، ففي عام ١٩٥٨ كانت ميزانية التعليم قد بلغت (١٥,٧) مليون دينار^(٣٩). ففيما يتعلق الأمر بالتعليم الابتدائي كان العمل

يجري على جعل التعليم إلزامياً وشاملاً للإناث والذكور، غير أن ذلك كان يعيقه عدم توفير الإمكانيات، لذا كانت السياسة التعليميّة تقوم على مبدأ قبول أي طفل بلغ سن الدراسة الابتدائية دون وضع أي شروط أو إجراءات روتينيّة قد تعيق دخول الأطفال إلى المدارس^(٤٠).

استمر الإقبال على التعليم من المواطنين حين أدركوا الأهمية والضرورة المتزايدة للتعليم في حياتهم بعد الثورة تطبيقاً لأهداف الثورة التي أكدّ عليها الزعيم عبد الكريم قاسم قائلاً: "إن تثقيف الجيل الناشئ الثقافة الصحيحة، الثقافة المبنية على الثقافة الاجتماعية، والمبنية على حب الوطن، والإخلاص وعدم التفريق وعدم الدس بينهم، فكلهم إخوة وهم الذين سيمحون هذا الوطن وهم الذين سيتولون قيادته في المستقبل"^(٤١).

ونتيجة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في معظمها وخاصة المستوى المعاشي لذلك كان الإقبال على التعليم شهد تزايداً واسعاً بالإضافة إلى أن حكومة ثورة الرابع عشر من تموز قد سعت بكل جدية إلى تهيئة مستلزمات العملية التعليميّة والتي ذكرتها جريدة الثورة على النحو الآتي:

١. فتح المدارس في جميع القرى والأرياف - فضلاً عن المدن - مما سهل وصول الأطفال إليها إنثاءً وذكوراً، إذ تمّ تخصيص أربعة ملايين دينار ونصف لأبنية المدارس والمعاهد العلميّة، فقد تمّ بناء ١٠٦٧ مدرسة في جميع أنحاء العراق خلال أربع سنوات^(٤٢).

٢. إعداد المعلمين والمعلمات بفتح دورات تربوية خاصة لإعدادهم من خريجي الدراسة الثانوية الذين لم يواصلوا الدراسة الجامعية، فضلاً عن التوسع في معاهد إعداد المعلمين التي كانت متواجدة^(٤٣).

٣. التحسن في المستوى المعاشي والمهني والمعنوي للمعلمين مما ترك آثاراً إيجابية ليس على المعلمين فحسب بل على المجتمع الذي صار ينظر إلى التعليم كوسيلة ذات عوائد مجدية اقتصادياً واجتماعياً ومعنوياً بعد أن أصدر الزعيم عبد الكريم قاسم أمراً بزيادة رواتب المعلمين والمدرسين^(٤٤).

٤. تشجيع جميع الطلاب والطالبات الراسبين في المراحل الدراسية كافة في العهد الملكي بالزحف لمرحلة دراسية واحدة، مما شجع بعودة العديد من الطلبة والطالبات الذين شملهم القانون الذي أقره مجلس الوزراء في الرابع من كانون الأول ١٩٥٨^(٤٥).

٥. المجانية الشاملة للكتب والمستلزمات الأخرى والعناية بالتغذية المدرسية المجانية لطلاب القرى والأرياف وتوفير الأقسام الداخلية للطلاب البعيدين عن مراكز المدن ، وكانت الكتب تطبع في القاهرة وفي عام ١٩٥٩ تم شراء ستة آلاف نسخة من كتب القراءة والنحو والعلوم والنصوص الأدبية للدراسة الإعدادية فقط^(٤٦).

كان اهتمام الزعيم عبد الكريم قاسم بالطلبة واضحًا من خلال الدعم المادي والمعنوي وذلك لحضوره المستمر في ندوات الطلبة وفي جميع مؤتمرات اتحاد الطلبة العام، ففي السادس عشر من شباط ١٩٥٩ افتتح مؤتمر اتحاد الطلبة العام العراقي.

وقد ألقى الزعيم عبد الكريم قاسم خطابًا أكد فيه: "يسرني أن افتتح مؤتمر الأول في هذا اليوم، وأرجو أن يكون فاتحة عهد لازدهاركم ولازدهار الثقافة والعلم في هذا البلد ، إن هذه البلاد كانت فيما مضى، مهد الحضارة ، ولا شك إن هذه البلاد ستعيد مجدها قريباً، بجهودكم أيها الإخوان والأخوات ، إن ازدهار البلاد يتوقف على الثقافة والعلم أو على الجهود التي تبذلونها لتعزيز كيان هذا البلد عن طريق الثقافة والعلم، فأرجو أن يتجلى كل فرد منكم بالصبر، وبصفة التعاون والتسامح فيما بينكم ، والتعاون والتسامح فيما بين كل فرد منكم، سواء كنتم في هذا المؤتمر، أو في أية نقطة أو بلدة أو قرية من بلاد الجمهورية العراقية، فبالعلم تبنى الأوطان وتزدهر الشعوب، فعليكم بالعلم فإنه أفضل سلاح يحمي الوطن" ^(٤٧).

أما في مجال مكافحة الأمية، فقد شكلت تلك الظاهرة عقبة في مجال نشر التعليم عبر المدارس بدءًا بالابتدائية لأن ٦٥% من السكان وأغليتهم ممن تجاوز الثلاثين من عمره أميين وهو ما دفع بالحكومة إلى التفكير بالمعالجة هذه الظاهرة من خلال برامج محو الأمية وتعليم الكبار ، وإزاء ذلك قامت حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم بأعداد المدارس والكوادر التعليمية، خاصة في الفترة المسائية إذ تكون فيها المدارس فارغة من الطلاب والطالبات، مع إضافة مخصصات كحوافز لمن يرغب في التدريس في مراكز محو الأمية^(٤٨).

ووجدت الدولة إقبالاً على مراكز محو الأمية، بحيث بلغ عدد الدارسين في مراكز محو الأمية للسنة الأولى من الثورة (٥٦٢٤٧) دارسًا وحوالي ٢٥% من ذلك العدد من الإناث، ثم أخذ ذلك العدد بالتناقص التدريجي خلال سنوات الأربع من عمر الثورة، إذ بلغ (٨٠٩٢) دارسًا بسبب كثرة عدد المتميزين من مراكز محو الأمية من الكبار، أما الصغار فكان توجههم نحو المدارس الابتدائية والمتوسطة^(٤٩).

لقد كانت لدى حكومة الثورة محاولات جادة لمكافحة الأمية، على اعتبار أن مكافحة الأمية شرط أساسي لقيام كيان صحيح للمواطنة، وشاركت شرائح كبيرة من المتعلمين في حملة مكافحة الأمية مثل اتحاد الطلبة العام الذي شارك في مكافحة الأمية في القرى والأرياف ومراكز الألوية وخلال العطلة الصيفيّة^(٥٠).

وإلى ذلك وفي مجال التعليم أيضاً، التفتت الحكومة إلى التعليم العالي إذ حظي باهتمام خاص من قبل حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم ، إذ أمر بتشكيل لجنة لإعادة النظر في قانون جامعة بغداد، وعلى أثر تلك اللجنة وبموجب القانون رقم (٢٨ لسنة ١٩٥٨) تم تأسيس جامعة بغداد، وقد نصّ ذلك القانون السابق لجامعة بغداد، وأن أهم ما حققه القانون الجديد لجامعة بغداد هو الاعتراف بقيام الجامعة وضم الكليات القائمة لها فعلاً وهي كلية الآداب، كلية الحقوق، كلية التجارة، كلية التربية، كلية التحرير، الهندسة، الزراعة، الطب، طب الأسنان، الصيدلة، الطب البيطري، وفي الجلسة الخامسة المنعقدة في كانون الأول ١٩٥٨ قرر مجلس الجامعة افتتاح ثلاثة معاهد عالية جديدة هي معهد العلوم ومعهد اللغات ومعهد المساحة^(٥١).

وكان عدد طلاب جامعة بغداد في العام الدراسي ١٩٥٨-١٩٥٩ (٣٥٣٦) طالباً وطالبة وموزعين حسب كلياتهم كالتالي: كلية الحقوق ٥١٥ طالباً، وكلية التربية ٤٥٥ طالباً، وكلية الآداب ٤٠١ طالباً، وكلية العلوم ٢٠٠ طالباً، وكلية الهندسة ١٣٠ طالباً، وكلية التجارة ٦٦ طالباً، وكلية التحرير ٢١٥ طالباً، وكلية الفنون الجميلة ١٦٥ طالباً، وكلية الطب ٢٠٠ طالباً، وكلية الصيدلة ٤٥ طالباً، وكلية الطب البيطري ٢٥ طالباً، وكلية طب الأسنان ٥٥ طالباً، وكلية الزراعة ١٠٠ طالباً، ومعهد اللغات ٢٢٥ طالباً، ومعهد العلوم ٢٠٠ طالباً، ومعهد المساحة ١٢٠ طالباً^(٥٢)، وفي عام ١٩٦٠ تم تأسيس معهد المدرسين العالي وكان ملحقاً بوزارة التربية والتعليم ثم الحق بجامعة بغداد، كما تمّ افتتاح المعهد الصناعي العالي في عام ١٩٦٠ بموجب الاتفاقيات الثنائية بين وزارة التربية ومنظمات الأمم المتحدة، وفي العام ذاته تمّ افتتاح كلية التمريض، فضلاً عن معهد الزهراء المهني للبنات في الكاظمية^(٥٣).

وكانت الحكومة قد اهتمت بعملية بناء الجامعة في موقع واحد ضمّ معظم الكليات التابعة لها، وقد وقع الاختيار على موقع الجادرية في القسم الجنوبي من ضواحي بغداد، وحددت فترة لإكمال الأعمال فيها بخمس سنوات ، وكانت هيأه من المهندسين المعماريين برئاسة المهندس المعماري العالمي الأستاذ والتر كروبيرس (prof walterGropius)، وقد أنجزت في عام ١٩٦١ التصميم الخاصة بالجامعة^(٥٤).

وقد اعتاد الزعيم عبد الكريم قاسم على مراقبة العملية التعليمية في العراق من خلال زيارته المستمرة إلى نقابة المعلمين وإلى الاتحاد العام لطلبة العراق وإلى وزارة المعارف ومعرفة ما تحتاجه الوزارة من أجل الإسراع في بناء المدارس والجامعات والمعاهد وحتى المدارس الدينية، ففي السابع من أيلول ١٩٦٠ قام الزعيم عبد الكريم قاسم في الساعة الثانية ظهرًا بزيارة مفاجئة لوزارة المعارف، واجتمع في قاعة الاجتماعات مع وزير المعارف والمديرين العامين ومديري الأقسام وتحدث معهم قائلاً: "لقد اجتمعنا هنا على بركة الله عز وجل لزيارتكم أولاً، وللتأكيد ثانياً على أنني دائماً وابدأً من عائلتكم في الصميم ومن أسرة التربية والتعليم، وأني شخصياً - وكما تعلمون - منذ بداية الثورة وحتى اليوم قد أعطيت للمعارف الأفضلية والأهمية اللتين يجب أن تعطيا لها تمثيلاً مع أهداف ثورة الرابع عشر من تموز .. فلماذا وما هو السبب في إعطاء هذه الأهمية للمعارف؟".

السبب - إخواني - هو أن المثقفين فيما مضى كانوا جماعة قليلة تحسب على عدد الأصابع، وقد أخذوا بقسط وافر من الثقافة والعلم، وارتفع مستواهم العلمي والاجتماعي، وتفتحت عيونهم على النور، ووضعوا أيديهم على الداء، وفتشوا عن الاستعمار بوصفه الداء الويل الفتاك. وهكذا قامت تلك النخبة الطيبة المثقفة بحملتها الوطنية لتحطيم الاستعمار عن طريق بث الأفكار التحررية الجديدة، وبالتوجيه والإرشاد وبالإدارة والتصميم، وقد أزر تلك النخبة والتف حولها الآخرون الذين تشربت نفوسهم بحب الوطن والتضحية في سبيله"^(٥٥).

وأضاف الزعيم عبد الكريم قاسم قائلاً: "فالثقافة هي التي فتحت العيون على نور الحرية والتحرر من الاستعمار .. ومن هنا كانت الأهمية التي أعطيت للمعارف، فكلما زاد عدد المثقفين والمتعلمين في البلد كلما استطعنا تسليط الأنوار القوية على الاستعمار، وفضح خططه وأراجيفه ومؤمراته الدنيئة ، لذلك فقد أصبح من واجب المعارف فك الاستعمار بمعول الفكر والثقافة والعلم، وبناء الحياة الحرّة الجديدة بالعقول المفكّرة لبناءه، وأني أؤكد اعتزازي بأني من أسرة المعارف وأني مازلت ذلك المعلم البسيط، والمهم في نظري هو إن نَقدر مسؤوليتنا الثقافية والوطنية من هذه الناحية وأن نضع دائماً الخطط على الأسس التربوية والعلمية الصحيحة ، وأن نأخذ كل فكرة جديدة بنّاءه، وننهل من كل تيار فكري سليم، بحيث يكون جيلنا الصاعد مرتبطاً بمصلحة الوطن وحاملاً أفكاراً إنشائية رصينة، ومسلحاً بسلاح العلم والثقافة والإيمان بالوطن. وأن سفينة العراق سائرة بسلام وباتجاه أمين لا يخيفها الموج الأكبر... "^(٥٦).

وفي إطار الاهتمام بالكوادر العلمية أهتم الزعيم عبد الكريم قاسم بالبعثات الدراسية خارج العراق فبعث بالزمالات الدراسية للاستفادة من التطور العلمي الذي وصلت إليه البلدان الغربية وكذلك دول المعسكر الاشتراكي، وأكد الزعيم على الأقسام العلمية للاستفادة منها في إعادة بناء العراق، فتم إرسال الطلبة إلى كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبولونيا وألمانيا الشرقية، للاختصاصات العلمية، أما الإنسانية فكان الاتفاق مع مصر وتركيا كما تم الاهتمام بمعادلة الشهادات التي منحها بعض الجامعات الغربية والشرقية للتأكد من رصانتها العلمية شكلت وزارة التربية والتعليم لجنة معادلة الشهادات برئاسة الدكتور صلاح خالص والدكتور عبد القادر أحمد والدكتور إسماعيل الميرزا والأستاذ صاحب حداد والسيد محمد فياض^(٥٧).

أزداد عدد الطلاب الذين تلقوا العلم خارج العراق خلال السنوات الثلاث من عمر الثورة إذ بلغ عددهم سبعة آلاف طالب وطالبة ، أكد ذلك الدكتور محمد المشاط مدير البعثات في وزارة المعارف لجريدة الثورة ووكالة الأنباء العراقية أن عدد الطلبة العراقيين الذين يدرسون في الخارج بلغ حوالي سبعة آلاف طالب وطالبة، وأن خمسمائة طالب وطالبة قبلوا في هذا العام فقط على نفقة وزارة المعارف للدراسة في الكليات والمعاهد الأجنبية ومن هؤلاء ٢٠٠ طالب وطالبة التحقوا فعلاً بكلياتهم في مختلف أنحاء العالم لدراسة الموضوعات العلمية المختلفة.

وزيادة على ذلك، فقد أكد مدير البعثات أن ٩٥% من الزمالات الدراسية حُصصت للأقسام العلمية الهندسية والطبية تحقيقاً للنهضة الصناعية والصحية والعمرائية في البلاد، وخصصت ٥% فقط للدراسات الإنسانية في اللغات والأدب والمكتبات^(٥٨).

لم يكتفِ الزعيم عبد الكريم قاسم بإرسال البعثات الدراسية العلمية والإنسانية إلى خارج العراق، بل وافق على إنشاء مركز للأبحاث الزراعية لتطوير الزراعة في العراق، كذلك وافق على صرف مبلغ (٧٠٠٠ دينار) لإنشاء مدرسة للغات قامت بها منظمة الغذاء والزراعة الدولية F.A.W كمساهمة في العراق، وإيفاد خمسة من الطلاب للدراسة في المدرسة المذكورة في دمشق، وقد طلبت وزارة الزراعة من وزارة المالية وحسب توجيهات عبد الكريم قاسم تحويل المبلغ إلى المنظمة المذكورة على النحو التالي:

أربعة آلاف دولار مساهمة في تأسيس مركز للأبحاث الإقليمي.

ثمانية آلاف دولار تكاليف إيفاء خمسة طلاب للدراسة لكل سنة علماً أن الدراسة فيها سنتان.

ألف وأربعمئة دولار للمساهمة في تأسيس مدرسة الغابات^(٥٩).

لقد تطور التعليم العالي في العراق خلال السنوات الأربعة الأولى من عمر الثورة، فعاد المتخرجون من الجامعات الأجنبية، وازداد عدد طلاب المرحلة الثانوية، لذلك احتاج العراق إلى كليات جديدة وخارج بغداد، فقامت الحكومة بفتح كلية الطب في الموصل وكذلك تم افتتاح كليتي العلوم والهندسة في الموصل أيضاً، أما في البصرة فتم افتتاح كليتي العلوم والهندسة فضلاً عن إنشاء بعض المختبرات الحديثة للكيمياء والفيزياء، وفي كانون الثاني ١٩٦٣ طلبت جمعية الاقتصاديين من الزعيم عبد الكريم قاسم بفتح كلية مسائية للتجارة^(٦٠).

أن مسيرة التربية والتعليم ما بين ١٩٥٨ - ١٩٦٣ كانت قد تأثرت بالسياسة الجديدة وبنظام الحكم الجمهوري المتحرر من ريق الاستعمار، إذ حدثت تغيرات كبيرة ومحاولات كثيرة لإصلاح التعليم عن طريق عقد اللجان والندوات وإقامة المؤتمرات والحلقات الدراسية، وأجراء الأبحاث لتحليل النظام التعليمي وتخطيط مستقبل ومن تلك المحاولات:

١. المؤتمر الأول للتربية والتعليم عام ١٩٦٠ ، وقد انبثقت عنه عدة لجان خاصة بالتعليم الابتدائي والثانوي والتعليم المهني وغيرها، وكان من أهم القضايا التي تناولها المؤتمر التعليم الإلزامي، وتوفير التعليم الابتدائي في الإدارة المحلية من الناحية المالية والإدارية كصورة من صور اللامركزية في التعليم وإبقاء النواحي الفنية من مسؤولية وزارة التربية والتعليم^(٦١).

٢. ولم يقتصر اهتمام الحكومة على فسح المجال أمام أي تقدم في مجال التعليم من حيث فتح المدارس وزيادة إعداد الطلبة، إنما استجابت وزارة المعارف لضرورة إيجاد منظمات لتنظيم المعلمين والطلاب فتأسست نقابة المعلمين وحسب موافقة وزارة التربية والتعليم على الطلب المقدم من قبل الدكتور فيصل السامر وزملائه لتأسيس نقابة للمعلمين في الجمهورية العراقية وفق قانون نقابة المعلمين^(٦٢)، وكذلك اتحاد عام للطلبة الأمر الذي ترك أثره في حياة الجمهورية الفنية، وحلّ المشاكل وتطوير ثقافة البلاد ورسم أهدافها، فأدت نقابة المعلمين دوراً بارزاً في تقديم الخدمات للمعلمين وتحقيق رسالة التربية ومكافحة الأمية والدفاع عن المعلمين، وقد ترتب على ذلك إصدار نظام جديد للنقابة باسم "صندوق ضمان نقابة المعلمين"^(٦٣).

وفضلاً عن ذلك فقد كان اهتمام ثورة الرابع عشر من تموز التوسع في التعليم الأكاديمي وكذلك الديني من أجل زيادة الحاجة لإعداد الفنيين والقضاة والأئمة والخطباء في المساجد

والمؤذنين وغيرهم، وبغية تشجيع التعليم الديني صدر قانون المدارس الدينية رقم (٦) لسنة ١٩٦٠ في الرابع عشر من كانون الثاني والذي نصّ على:

"بناء على ما عرضه الزعيم عبد الكريم قاسم ووافق عليه مجلس الوزراء أمر بوضع النظام الآتي:

المادة الأولى: تؤسس مديرية الأوقاف العامة مدارس دينية بقدر الحاجة لإعداد قضاة شرعيين ومدرسين وأئمة وخطباء وحفاظ ومؤذنين .

المادة الثانية: تكون الدراسة في هذه المدارس على ثلاثة مراحل.

١. المرحلة الأولى ومدتها ست سنوات.

٢. المرحلة الثانية ومدتها خمس سنوات.

٣. المرحلة الثالثة ومدتها ثلاث سنوات.

المادة الثالثة: يمنح خريج المرحلة الأولى شهادة تؤهله لوظائف الأذان وقراءة القرآن الكريم والانتماء إلى المرحلة الثانية.

ويمنح خريج المرحلة الثانية شهادة تؤهله لوظيفة الإمامة والخطابة في مساجد الصنفين وتؤهله للانتماء للمرحلة الثالثة.

ويمنح خريج المرحلة الثالثة شهادة تؤهله لوظائف القضاء الشرعي والتدريس في المدارس الدينية والتدريس العام والإمامة والخطابة في المسجد.

وحددت المواد الأخرى مناهج الدراسة في كل مرحلة والحصص وإدارة المدرسة وهيئة التدريس والامتحانات وتزويد الطلاب بالكتب واللوازم والكسوة والمنح من الدولة^(٦٤).

ولتوفير الكتب والمصادر الرئيسية وفي مختلف الاختصاصات، ولكي تكون في متناول الجميع صادق مجلس الوزراء المنعقد في الثلاثين من تموز ١٩٦١ على القانون رقم (١٥) القاضي بتأسيس مكتبة وطنية في بغداد.

جاء في مادته الأولى: تقوم وزارة المعارف بتأسيس مكتبة في بغداد تسمى بالمكتبة الوطنية.

المادة الثانية:

١. تقوم المكتبة الوطنية بجمع وحفظ الكتب والمستلزمات والمخطوطات والمطبوعات الدورية والمصورات والتسجيلات والأفلام المصوّرة واللوحات الفنيّة والوثائق الرسمية وغيرها مما له علاقة بالتراث الوطني بصور خاصة وبالعالم العربي عامة وما يتصل بالحضارة والتراث الإنساني والعمل على تيسير انتفاع الباحثين^(٦٥).

٢. تقوم المكتبة الوطنية بأعداد فهارس الكتب العراقية ونشرها ويشمل ذلك الإثارة العلمية الفنيّة.

أما المادة الثالثة: حق المكتبة في امتلاك الكتب والمخطوطات النادرة الموجودة في المكتبات الرسمية بقرار من مجلس الوزراء^(٦٦).

الخاتمة

أن المتصفح لجملة ما نشرته جريدة الثورة من مقالات أبان حكم عبد الكريم قاسم للعراق، سيلمس تتبعًا دقيقًا لهذه الجريدة بكل مجريات وجزئيات من تم انجازه من مشاريع وفي مختلف الميادين، دلالة على أن تلك الجريدة أرادت بذلك على ما يبدو الانتباه إلى أمرين، أولهما أن البلد بحاجة دومًا لحكومة على شاكلة حكومة عبد الكريم قاسم، لم يكن همها سوى إعمار البلاد والنأي به بعيدًا عن كل الإشكاليات الأخرى التي تعصف بالبلدان، وقد نوهت للدلالة على مصداقية الحكومة، وهو الأمر الثاني الذي تروم على ما يبدو توضيحه، إن نجاح الحكومة في خدمة البلاد والارتقاء به من شأنه أن يحفظ دور تلك الحكومة ورئيسها من خلال تأثير وطنيتهم.

وكما يظهر أن جريدة الثورة في تناولها لمشاريع الأعمار والإسكان والمشاريع الخدمية الأخرى لم تكتب مقالات افتتاحية عنها سواء لبيان أهميتها أو نقدها كما أنها لم تورد تعليقات لكتاب اختصاصيين في الاقتصاد أو الاجتماع لبيان إيجابياتها أو أثارها الاجتماعية على طبقات المجتمع العراقي وإنما أقتصر دورها على عناوين فتح المشاريع المنجزة أو مشاريع الخطط للمشاريع المستقبلية.

كما كان للوضع السياسي والصراع على الساحة السياسية وكثرة المؤامرات والتمردات ومحاولات اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم كما ورد في جريدة الثورة ، تأثيرًا سلبيًا في المسيرة العلمية رغم ما تحقّق من انجازات في مجال توفير الفرص التعليمية في كل مراحلها.

لقد نتج عن الحرية التي تمتعت بها جريدة الثورة بوصفها من سياسة الحكومة أن أبدت اهتمامًا كبيرًا في مواكبة ما أنجزته هذه الحكومة من مشاريع في مجال التربية والتعليم إلى جاني ذلك، فتلك العناية بالمسيرة التربوية والعلمية قد فتحت المجال واسعًا لإطلاع شرائح المجتمع المختلفة عما يجري من تفاعل بين المؤسسات العلمية والحكومة مما زاد في نشر العلوم والأفكار الاجتماعية المتميزة خلال تلك الفترة الأولى التي أعقبت الثورة بتطوير التعليم وتحقيق هدف أساسي من أهداف الثورة كما نوه بذلك عبد الكريم قاسم وهو بناء الإنسان العراقي المتعلم والمتقف القادر على تنمية بلاده والنهوض بمتطلبات بنائها، لأن الإنسان هو اللبنة الأولى التي يجب أن تكون قوية وصلبة في صراع المجتمع ونحوه.

الموامش

١. قانون الضمان الاجتماعي بشكله المعدل الأخير والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٣، ص ٥ وما بعدها.
٢. وليد سعيد الاعظمي، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، مطبعة الدار العربية، بغداد ١٩٨٩، ص ٩٨.
٣. نشرة وزارة التخطيط، العدد ١٨، ١٠ كانون الثاني، ١٩٦٠.
٤. جريدة الثورة، العدد ٤٦، الاثنين ١٥ كانون الأول، ١٩٥٨، ص ٥.
٥. المصدر نفسه.
٦. جريدة الثورة، العدد ١٢٢، الأربعاء ١٨ آذار، ١٩٥٩، ص ٤.
٧. المصدر نفسه.
٨. المصدر نفسه، العدد ١٣٤، الخميس ٢ نيسان، ١٩٥٩، ص ٢.
٩. المصدر نفسه، ص ٢.
١٠. المصدر نفسه، العدد لم تذكره الجريدة، ٣٠ تشرين الثاني، ١٩٥٩، السنة الثانية، ص ٢.
١١. المصدر نفسه، العدد ٣٩٤، الخميس ٢٥ شباط، ١٩٦٠، ص ١؛ نشرة وزارة التخطيط، الرقم ٤١، ٢٥ شباط، ١٩٦٠.
١٢. في بادئ الأمر أخذت تسمية الثورة تيمناً بثورة ١٩٥٨، وحين جاء البعث وفي عهد صدام حسين، أسماها مدينة صدام محاولة منه لكسب ود الطبقة الدنيا من المجتمع ولأن هذه المدينة انتفضت عن بكرة أبيها حين أعدم صدام حسين السيد محمد محمد صادق الصدر، فقد اكتسبت أسم مدينة الصدر بعد سقوط حكومة البعث في العراق، جريدة الثورة، العدد ٣٩٤، المصدر السابق، ص ٢.
١٣. المصدر نفسه، العدد ٦٧٤، ١٥ آب، ١٩٦١، ص ٢.

- ١٤ . المصدر نفسه.
- ١٥ . المصدر نفسه، العدد ٦٧٤، المصدر السابق، ص٢؛ نشرة وزارة التخطيط، الرقم ١٢٥، ١٨ آب، ١٩٦١.
- ١٦ . جريدة الثورة، العدد ٦٧٤، المصدر السابق، ص٢؛ نشرة أمانة العاصمة في العام الثالث للثورة، شعبة الإرشاد، مطبعة سلمان الاعظمي، ١٩٦١، ص ص ٦٠-٦١.
- ١٧ . جريدة الثورة، العدد ٣٦، الخميس ٢٠ تشرين الثاني، ١٩٥٨، ص٢.
- ١٨ . المصدر نفسه، العدد ٦٩، الاثنين ١٠ كانون الثاني، ١٩٥٩، ص٣.
- ١٩ . المصدر نفسه، العدد ٨٢، الخميس ٢٩ كانون الثاني، ١٩٥٩، ص٣.
- ٢٠ . المصدر نفسه ، ص ٤.
- ٢١ . المصدر نفسه ، العدد ٦١، الجمعة ٢ كانون الثاني، ١٩٥٩، ص٢.
- ٢٢ . المصدر نفسه، العدد ٦٢، الاحد ٤ كانون الثاني، ١٩٥٩، ص٣.
- ٢٣ . المصدر نفسه، العدد ٦٥، الخميس ٨ كانون الثاني، ١٩٥٩، ص٢.
- ٢٤ . المصدر نفسه.
- ٢٥ . المصدر نفسه، العدد ٦٥، المصدر السابق، ص٢.
- ٢٦ . المصدر نفسه، العدد ١١٣، الاحد ٨ آذار، ١٩٥٩، ص٢.
- ٢٧ . المصدر نفسه، العدد ٤٨، الاحد ١٧ كانون الأول، ١٩٥٨، ص٣.
- ٢٨ . المصدر نفسه، العدد ١٠٣، الثلاثاء ٢٤ شباط، ١٩٥٩، ص٢.
- ٢٩ . المصدر نفسه ، العدد ٧٦٠، الجمعة ٢٤ تشرين الثاني، ١٩٦١، ص١-٢.
- ٣٠ . المصدر نفسه.
- ٣١ . المصدر نفسه، العدد ٧٦٠، المصدر السابق، ص٢.
- ٣٢ . المصدر نفسه.
- ٣٣ . المصدر نفسه ، العدد ٧٦٠، المصدر السابق، ص٢.
- ٣٤ . المصدر نفسه ، العدد ٤٩٦، الثلاثاء ١٢ تموز، ١٩٦٠، ص١.
- ٣٥ . المصدر نفسه، العدد ٤٩٧، الاربعاء ١٣ تموز، ١٩٦٠، ص١.
- ٣٦ . المصدر نفسه، العدد ٦١٧، ٤ حزيران، ١٩٦١، ص١.
- ٣٧ . المصدر نفسه، العدد ٦٥٠، ١٨ تموز، ١٩٦١، ص١.
- ٣٨ . المصدر نفسه، العدد ٦٤٤، ٩ تموز، ١٩٦١، ص٢.
- ٣٩ . المصدر نفسه ، العدد ٢٢، الاثنين ١٧ تشرين الثاني، ١٩٥٨، ص٢؛ وزارة المعارف، ثورتنا في التعليم، مدير الاحصاء التربوي، بغداد ١٩٦٢، ص٣.

٤٠. جريدة الثورة، العدد ٢٢، المصدر السابق، ص ٤.
٤١. المصدر نفسه، العدد ٤٦، المصدر السابق، ص ٤؛ وزارة التخطيط، نشرة وزارة التخطيط، رقم ٣٤٤ في ٢٠ كانون الثاني، ١٩٦٢، ص ١-٣.
٤٢. جريدة الثورة، العدد ١٣٩، الأربعاء ٨ نيسان، ١٩٥٩، ص ٢.
٤٣. المصدر نفسه، العدد ٨٢، المصدر السابق، ص ٢.
٤٤. المصدر نفسه، العدد ٨٢، المصدر السابق، ص ٢.
٤٥. المصدر نفسه، العدد ١٥، الاثنين ١٧ تشرين الثاني، ١٩٥٨، ص ٣.
٤٦. المصدر نفسه، العدد ٢٥، الأربعاء ١٩ تشرين الثاني، ١٩٥٨، ص ٣.
٤٧. المصدر نفسه، العدد ٩٧، الثلاثاء ١٧ شباط، ١٩٥٩، ص ١-٢.
٤٨. المصدر نفسه، العدد ٦، الأحد ٢٦ تشرين الأول، ١٩٥٨، ص ٣.
٤٩. المصدر نفسه، العدد ٧٠٩، الثلاثاء ٢٦ أيلول، ١٩٦١، ص ٢.
٥٠. المصدر نفسه، العدد ١٣٦، الأحد ٥ نيسان، ١٩٥٩، ص ٢؛ جريدة اتحاد الشعب، العدد ١٦٣، الأربعاء ٥ آب، ١٩٥٩، ص ٢.
٥١. جريدة الثورة، العدد ٤١، الاثنين ٨ كانون الأول، ١٩٥٨، ص ٢.
٥٢. المصدر نفسه.
٥٣. المصدر نفسه، العدد ٤٩٩، الاثنين ١٨ تموز، ١٩٦٠، ص ٢.
٥٤. المصدر نفسه، العدد ٧٠٩، المصدر السابق، ص ٢.
٥٥. المصدر نفسه، العدد ٦٩٦، ٢٨ آب، ١٩٦١، ص ٣.
٥٦. المصدر نفسه.
٥٧. المصدر نفسه، العدد ٤٥، المصدر السابق، ص ٤.
٥٨. جريدة الثورة، العدد ٧٠٩، المصدر السابق، ص ٢.
٥٩. المصدر نفسه، العدد ١١٩، الأحد ١٥ آذار، ١٩٥٩، ص ٤.
٦٠. المصدر نفسه، العدد ٧٠٩، المصدر السابق، ص ٢.
٦١. المصدر نفسه، العدد ٦٩٦، المصدر السابق، ص ٣؛ خالد سلمان أحمد العبيدي، تقويم التعليم الإلزامي في العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص ٢٦-٢٨.
٦٢. قانون نقابة المعلمين رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٨، جريدة الثورة، العدد ٤٦، المصدر السابق، ص ٣.
٦٣. ثورة ١٤ تموز في عامها الثاني، اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز، بغداد، ١٩٦٠، ص ٣٥٨.
٦٤. جريدة الثورة، العدد ٣٩٤، المصدر السابق، ص ٢.
٦٥. المصدر نفسه، العدد ٦٥٦، ٢٥ تموز، ١٩٦١، ص ٣.

المصادر

أولاً : القوانين والنشرات

- قانون الضمان الاجتماعي بشكله المعدل الأخير والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٣.
- نشرة أمانة العاصمة في العام الثالث للثورة، شعبة الإرشاد، مطبعة سلمان الاعظمي، ١٩٦١.
- نشرة وزارة التخطيط، العدد ١٨، ١٠ كانون الثاني، ١٩٦٠.
- نشرة وزارة التخطيط، الرقم ٤١، ٢٥ شباط، ١٩٦٠.
- نشرة وزارة التخطيط، الرقم ١٢٥، ١٨ آب، ١٩٦١.
- نشرة وزارة التخطيط، رقم ٣٤٤ في ٢٠ كانون الثاني، ١٩٦٢.
-

ثانياً : الرسائل العلمية

- خالد سلمان أحمد العبيدي، تقويم التعليم الإلزامي في العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٢.

ثالثاً: الكتب

- ثورة ١٤ تموز في عامها الثاني، اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز، بغداد، ١٩٦٠.
- وزارة المعارف، ثورتنا في التعليم، مدير الاحصاء التربوي، بغداد ١٩٦٢.
- وليد سعيد الاعظمي، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، مطبعة الدار العربية، بغداد ١٩٨٩.

رابعاً : الصحف

- جريدة اتحاد الشعب، العدد ١٦٣، الاربعاء ٥ آب، ١٩٥٩.
- جريدة الثورة، العدد ٦، الاحد ٢٦ تشرين الأول، ١٩٥٨.
- جريدة الثورة، العدد ١٥، الاثنين ١٧ تشرين الثاني، ١٩٥٨.
- جريدة الثورة، العدد ٢٢، الاثنين ١٧ تشرين الثاني، ١٩٥٨.
- جريدة الثورة، العدد ٢٥، الاربعاء ١٩ تشرين الثاني، ١٩٥٨.

-
- جريدة الثورة، العدد ٣٦، الخميس ٢٠ تشرين الثاني، ١٩٥٨.
 - جريدة الثورة، العدد ٤١، الاثنين ٨ كانون الأول، ١٩٥٨.
 - جريدة الثورة، العدد ٤٥، ١٢ كانون الأول ١٩٥٨.
 - جريدة الثورة، العدد ٤٦، الاثنين ١٥ كانون الأول، ١٩٥٨.
 - جريدة الثورة، العدد ٤٨، الأحد ١٧ كانون الأول، ١٩٥٨.
 - جريدة الثورة، العدد ٦١، الجمعة ٢ كانون الثاني، ١٩٥٩.
 - جريدة الثورة، العدد ٦٢، الأحد ٤ كانون الثاني، ١٩٥٩.
 - جريدة الثورة، العدد ٦٥، الخميس ٨ كانون الثاني، ١٩٥٩.
 - جريدة الثورة، العدد ٦٩، الاثنين ١٠ كانون الثاني، ١٩٥٩.
 - جريدة الثورة، العدد ٨٢، الخميس ٢٩ كانون الثاني، ١٩٥٩.
 - جريدة الثورة، العدد ٩٧، الثلاثاء ١٧ شباط، ١٩٥٩.
 - جريدة الثورة، العدد ١٠٣، الثلاثاء ٢٤ شباط، ١٩٥٩.
 - جريدة الثورة، العدد ١١٣، الأحد ٨ آذار، ١٩٥٩.
 - جريدة الثورة، العدد ١١٩، الأحد ١٥ آذار، ١٩٥٩.
 - جريدة الثورة، العدد ١٢٢، الأربعاء ١٨ آذار، ١٩٥٩.
 - جريدة الثورة، العدد ١٣٤، الخميس ٢ نيسان، ١٩٥٩، ص ٢.
 - جريدة الثورة، العدد ١٣٩، الأربعاء ٨ نيسان، ١٩٥٩.
 - جريدة الثورة، العدد لم تذكره الجريدة، ٣٠ تشرين الثاني، ١٩٥٩، السنة الثانية.
 - جريدة الثورة، العدد ٣٩٤، الخميس ٢٥ شباط، ١٩٦٠.
 - جريدة الثورة، العدد ٤٩٦، الثلاثاء ١٢ تموز، ١٩٦٠.
 - جريدة الثورة، العدد ٤٩٧، الأربعاء ١٣ تموز، ١٩٦٠.
 - جريدة الثورة، العدد ٤٩٩، الاثنين ١٨ تموز، ١٩٦٠.
 - جريدة الثورة، العدد ٦١٧، ٤ حزيران، ١٩٦١.
 - جريدة الثورة، العدد ٦٤٤، ٩ تموز، ١٩٦١.
 - جريدة الثورة، العدد ٦٥٠، ١٨ تموز، ١٩٦١.
 - جريدة الثورة، العدد ٦٥٦، ٢٥ تموز، ١٩٦١.
 - جريدة الثورة، العدد ٦٧٤، ١٥ آب، ١٩٦١.
 - جريدة الثورة، العدد ٦٩٦، ٢٨ آب، ١٩٦١.
 - جريدة الثورة، العدد ٧٠٩، الثلاثاء ٢٦ أيلول، ١٩٦١.

